

الشعر الجاهلي واللهجات ج 2

الكاتب: محمد الخضر حسين



لغة قريش ولهجتها

قال المؤلف في ص ٣٣: «وهناك شيء بعيد الأثر لو أن لدينا أو لدى غيرنا من الوقت ما يمكننا من استقصائه وتفصيل القول فيه، وهو أن القرآن الذي تلي بلغة واحدة لهجة واحدة هي لغة قريش ولهجتها لم يكدر يتناوله القراء من القبائل المختلفة حتى كثرت قراءاته وتعددت اللهجات فيه وتبينت تبايناً كثيراً.» ثم قال: «ولسنا نشير هنا إلى هذه القراءات التي تختلف فيما بينها اختلافاً كثيراً في ضبط الحركات سواء كانت حركات بنية أو حركات إعراب. لسنا نشير إلى اختلاف القراء في نصب «الطير» في الآية: يا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالْطَّيْرُ أَوْ رَفِعُهَا، ولا إلى اختلافهم في ضم الفاء أو كسرها في الآية: لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ وَلَا إِلَى اختلافهم في ضم الحاء أو كسرها في الآية: وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا وَلَا إِلَى اختلافهم في بناء الفعل للمجهول أو للمعلوم في الآية: غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ لا نشير إلى هذا النحو من اختلاف الروايات في القرآن فتلك مسألة معضلة نعرض لها ولما ينشأ عنها من النتائج إذا أتيح لنا أن ندرس تاريخ القرآن..»

الكتاب عنوانه «في الشعر الجاهلي»، ولكن مؤلفه أولع كثيراً بوثبات فجائحة يقع بها على الطعن في القرآن، فيضاهي قول الذين تساقطوا على عدائهم والصد عن سبيله من قبل. هل من أدب الدرس أن يسوق المعلم بنفسه مسألة لم يضطره البحث إلى ذكرها ثم يقول لطلابه: تلك مسألة معضلة نعرض لها من بعد! وهل يليق بذوي علم يؤلف في الشعر الجاهلي أن يكتب على كتب الدعاة إلى غير الإسلام وينبشاها ليستخرج من شبهها ما يلصقه بأذهان هذه الناشئة قبل أن تشتد في الدفاع عن الحقائق قناتها.

إنك لتتجد أولئك الدعاة يتسلون باختلاف القراءات إلى قذف القرآن بالاختلاف

أو التحريف، وكذلك فعل المؤلف حيث نقر في القراءات ولم يبال أن تكون شاذة، والتقط منها بعض آيات بذا له أن في اختلاف قراءتها ما يلبس حقائق الإسلام بالريبة، فأوردها في نسق ورماها بالإعظام، وما هي بمعضلة على أحد، ولكن المؤلف يعجب بالشبهة أكثر من الحجة، ويؤثر لها الحديث على الحكمة، والمسألة بحثها العلماء وقرروها على وجه خالص من كل شائبة، وهو إذا عرض لها ولما ينشأ عنها من النتائج لا يقول فيها إلا كما قال في الشعر الجاهلي. وأنتم تعلمون أنه لم يزد على أن نهب واضطرب، ثم افتخر وهجا.

جاء في السنة الصحيحة ما يثبت تعدد القراءات لعهد النبي صلى الله عليه وسلم ويشهد بأن تلك الوجوه كانت تتلقى بطريق الرواية عنه، ومن هذه الدلائل حديث الجامع الصحيح للإمام البخاري عن عمر بن الخطاب قال: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبت فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال صلى الله عليه وسلم: «أرسله».» أقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنزلت.» ثم قال: «اقرأ يا عمر.» فقرأ القراءة التي أقرأني، فقال صلى الله عليه وسلم: «كذلك أنزلت.» ثم قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه.» وفي الجامع الصحيح للإمام البخاري أيضًا: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزideه ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف.»

فالحديث ناطق بتعدد القراءات وصريح في أن هذه القراءات المختلفة متلقاة من النبي صلى الله عليه وسلم وموقوفة على السماع. وليس في هذا ما يعترض

في قانون المنطق، أو يضيق العقل في شبر من مجاله الفسيح، وهل يصعب على الذي يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر أن يفهم أن أحد أولئك الملائكة نزل على أحد هؤلاء الرسل بكتاب من تلك الكتب وبلغه بعض آياته على وجهين أو وجوه مختلفة في أوقات متعددة! واختلاف القراءات على نوعين: أولهما: اختلاف القراءتين في اللفظ مع اتفاقهما في المعنى، ومن هذا النوع ما يرجع إلى اختلاف اللغات كقراءتي: اهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ والسرأط بالسين، إلى ما يشاكل هذا من نحو الإظهار والإدغام والمد والقصر وتحقيق الهمز وتحفيقه. والحكمة في هذا تيسير تلاوته على ذوي لغات مختلفة: «فلو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلًا وناشئًا وكهلاً، اشتد ذلك عليه وعظمت المحننة فيه، ثم لم يمكنه ذلك إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للبيان وقطع للعادة، فأراد الله عز وجل بلطفه ورحمته أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات.»⁽⁵⁾ ومن هذا النوع ما لا تختلف فيه اللغات وإنما هما وجهان أو هي وجوه تجري في الفصيح من الكلام نحو: وما عملت أيديهم وما عملته أيديهم وهذا النوع وارد على سنة العرب من صرف عنايتها إلى المعاني ونظرها إلى الألفاظ نظر الوسائل فلا ترى بأساً في إيراد اللفظ على وجهين أو وجوه ما دام المعنى الذي يقصد به بالخطاب باقياً في نظمه وما خواذاً من جميع أطرافه، وفي هذا توسيعة على القارئ وعدم قصره على حرف، ولا سيما حيث كان محجوراً عليه أن يغير الكلمة عن القرآن ويحيد بها عن وجهها المسموع.⁽⁶⁾

ثانيهما: اختلاف في اللفظ والمعنى في صحة المعنيين كليهما، وحكمة هذا أن تكون الآية بمنزلة آيتين وردتا لإفادته المعنيين جميعاً، كاختلاف قراءتي: مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ بِالْأَلْفِ وَمَلْكٌ يَوْمَ الدِّينِ بِغَيْرِ الْأَلْفِ، فقد أفادت إحدى القراءتين أن الله مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ يتصرف فيه كيف شاء، وأفادت الأخرى أنه ملكه الذي يحكم فيه بما يريد.

أما اختلاف اللفظ والمعنى مع تضاد المعنيين فهذا لا أثر له في القرآن، قال أبو محمد بن قتيبة في مشكل القرآن: الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير واختلاف تضاد، فاختلاف التضاد لا يجوز، ولست واجده بحمد الله في شيء

من كتاب الله، واختلاف التغاير جائز. ثم ضرب لهذا النوع من الاختلاف أمثلة من الآيات، وأتى في بيان جوازه على ناحية أن كلاً من المعنيين صحيح، وأن كل قراءة بمنزلة آية مستقلة، ولا جرم أن يكون هذا الاختلاف فناً من فنون الإيجاز الذي يسلكه القرآن في إرشاده وتعليمه.

والآيات التي سردها المؤلف، منها ما يرجع إلى اختلاف اللغات كآية: **وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا** ومنها ما يفيد معنيين كل منهما مستقيم كآية: **مِنْ أَنفُسِكُمْ** ومنها ما جاء على وجهين كل منهما فصيحٌ عربيةً كآية: **يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعْهُ وَالطَّيْرُ** أما آية: **غُلِبَتِ الرُّومُ** فنكتفي في الجواب عنها بأن قراءتها بالبناء للمعلوم شادة، والشاذ ليس بقرآن، وما علينا إلا يكون له معنى مستقيم.

اختلاف القراءات

قال المؤلف في ص ٣٤: «إنما نشير إلى اختلاف آخر في القراءات يقبله العقل ويسيغه النقل، وتقتضيه ضرورة اختلاف اللهجات بين قبائل العرب التي لم تستطع أن تغير حناجرها وألسنتها وشفاهها لتقرأ القرآن كما كان يتلوه النبي وعشيرته من قريش، فقرأته كما كانت تتكلم، فأمالت حيث لم تكن تميل قريش، ومدت حيث لم تكن تمد، وقصرت حيث لم تكن تقصر، وسكنت حيث لم تكن تسكن، وأدغمت أو أخفت أو نقلت حيث لم تكن تدغم ولا تخفي ولا تنقل. فهذا النوع من اختلاف اللهجات له أثره الطبيعي اللازم في الشعر في أوزانه وتقاطيعه وبحوره وقوافييه بوجه عام.»

كل نوع من اختلاف القراءات الثابتة يقبله العقل ويسيغه النقل، وقد أربناك أن ما لا يقبله العقل وهو اختلاف القراءتين المؤدي إلى تنافي المعنيين، غير موجود في القرآن، ولا يستطيع المؤلف وشركاؤه أن يظفروا به بمثل: **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا** وأما ما يقوله من أن لهذه اللهجات أثرها الطبيعي اللازم في أوزان الشعر وتقاطيعه وقوافييه فمقتضى إتقان البحث أن يضرب مثلاً من هذه اللهجات وترى طلابه بالجامعة كيف لا تجد في هذه الأوزان والقوافي ما يصلح لأن يكون مظهراً لآثارها الطبيعية.

أوزان الشعر وبحوره

قال المؤلف في ص ٣٤: «ولسنا نستطيع أن نفهم كيف استقامت أوزان الشعر وبحوره وقوافيه كما دونها الخليل لقبائل العرب كلها على ما كان بينها من تباين اللغات واختلاف اللهجات.»

لا يستطيع المؤلف أن يفهم كيف استقامت هذه الأوزان لقبائل العرب كلها مع تباين لغاتهم واختلاف لهجاتهم! وهذه الشبهة من فصيلة شبهة مرغليوث التي أوردها في مقالة إنكار الشعر الجاهلي بقوله: «إن أول من وضع هذه الأوزان الشعرية وادعى أنه انتزعها من أشعار القبائل العربية الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٠، وقد قام أحد معاصريه وألف كتاباً أبطل به عمل الخليل.»^(٧) وقد تعرض «أدوار براونلش» في رده على مرغليوث لهذه الشبهة فقال: «وما ذكره مرغليوث من أن بعضهم نقض على الخليل صنعه في أوزان الشعر، فإننا بمراجعة كتاب الإرشاد نجد الذي ألف في النقض على الخليل لم يجد من العلماء قبولاً أو في الأقل لم يجد قبولاً من ياقوت وابن درستويه اللذين عدا «برزخاً» كاذباً وبهذا سقطت شبهة مرغليوث كأن لم تكن.»

أما شبهة المؤلف التي هي أخت شبهة مرغليوث أو ابنة عمها فتزاح من ساحة هذا البحث بأن الأوزان التي دونها الخليل ليست بالعدد القليل حتى يستبعد أن تكون أشعار هذه القبائل دائرة عليها، فالخليل جعل أصولها خمسة عشر وزناً، وهي الطويل والمديد والبسيط والوافر والكامل والهزج والرجز والرمل والخفيف والمنسرح والسريع والمضارع والمقتضب والمجتث والمتقارب. وزاد عليها الأخفش وزناً آخر يسمونه المتدارك أو الخب.

فالمجموع ستة عشر وزناً، وإذا لاحظت ما يذكرونه على أنه فروع لهذه الأصول مما يسمونه مجزوءاً ومشطوراً ومنهوكاً، ثم ما يدخلها من علل وزحافات جائزة أو مستحسنة، ارتفع حسابها إلى ما لا يضيق عن أي لغة أو لهجة عربية.

قال المؤلف في ص ٣٥ : «إِذَا لَمْ يَكُنْ نَظَمُ الْقُرْآنِ وَهُوَ لَيْسَ شِعْرًا وَلَا مَقِيدًا بِمَا يَتَّقِيَدُ بِهِ الشِّعْرُ، قَدْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَسْتَقِيمَ فِي الْأَدَاءِ لِهَذِهِ الْقَبَائِلِ، فَكَيْفَ اسْتَطَاعَ الشِّعْرُ وَهُوَ مَقِيدٌ بِمَا تَعْلَمَ مِنَ القيودِ، أَنْ يَسْتَقِيمَ لَهَا، وَكَيْفَ لَمْ تَحْدُثْ هَذِهِ الْلَّهَجَاتِ الْمُتَبَايِنَةَ آثَارَهَا فِي وَزْنِ الشِّعْرِ وَتَقْطِيعِهِ الْمُوسِيقِيِّ، أَيْ كَيْفَ لَمْ تَوْجُدْ صَلَةٌ وَاضْحَىَ بَيْنَ هَذَا الْخِتَالَفَ فِي الْلَّهَجَةِ وَبَيْنَ الْأَوْزَانِ الشَّعْرِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَصْطَنِعُهَا الْقَبَائِلُ؟»

إِنْ كَانَ الْمُؤْلِفُ يَكْتُبُ لِأُولَى الْأَلْبَابِ فَأُولُو الْأَلْبَابِ لَا يَنْزَلُونَ إِلَى فَهْمِ مَا يَقُولُهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ إِلَى الْفَوَارِقِ بَيْنَ لَهَجَاتِ الْعَرَبِ، وَيَرِيهِمْ كَيْفَ يَأْبَى بَعْضُ هَذِهِ الْلَّهَجَاتِ أَنْ يَفْرَغَ فِي الْأَوْزَانِ الَّتِي اسْتَقْرَأَهَا الْخَلِيلُ. وَالْفَوَارِقُ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْقَرَاءَاتِ مَا تَحْتَمِلُهُ هَذِهِ الْأَوْزَانُ جَمِيعًا، فَإِنْ أَرَادَ فَوَارِقَ غَيْرِهَا وَاعْتَذَرَ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهَا، فَخَيْرٌ لَهُ أَنْ يَكْتُمَ هَذَا الْبَحْثَ حَتَّى يَقْفَ عَلَيْهَا وَتَكُونَ مَلْمُوسَةً لَهُ أَوْ كَالْمَلْمُوسَةِ ثُمَّ يَتَحْدُثُ بِهَا عَلَى بَيْنَةٍ وَيَجِدُ يَوْمَئِذٍ مِنْ أُولَى الْأَبْصَارِ سَامِعًا وَظَهِيرًا.

أَورَدَ الْمُؤْلِفُ سُؤَالًا مُلْخَصَهُ: إِنَّ الْلَّهَجَاتِ اسْتَمْرَتْ قَائِمَةً بَعْدَ الْقُرْآنِ، وَفِي هَذَا الْعَهْدِ كَانَتِ الْقَبَائِلُ تَتَعَاطَى الشِّعْرَ، وَإِذَا اسْتَقَامَتْ لَهُمْ أَوْزَانُهُ مَعَ اخْتِلَافِ الْلَّهَجَاتِ بَعْدِ الْإِسْلَامِ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَسْتَقِيمَ لَهُمْ فِي الْعَصْرِ الْجَاهْلِيِّ؟

ثُمَّ قَالَ كَالْمُجِيبُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ فِي ص ٣٥ : «وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّ اخْتِلَافَ الْلَّهَجَاتِ كَانَ حَقِيقَةً وَاقِعَةً بَعْدِ الْإِسْلَامِ، وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّ الشِّعْرَ قَدْ اسْتَقَامَ لِلْقَبَائِلَ كُلَّهَا رَغْمَ هَذَا الْخِتَالَفِ. وَلَكِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ تَنْسِي شَيْئًا يَحْسَنُ أَلَا تَنْسِاهُ، وَهُوَ أَنَّ الْقَبَائِلَ بَعْدِ الْإِسْلَامِ قَدْ اتَّخَذَتْ لِلْأَدْبَرِ لِغَةً غَيْرَ لِغَتِهَا، وَتَقْيِيدَتْ فِي الْأَدْبَرِ بِقَيُودِ لَمْ تَكُنْ لَتَتَقْيِيدَ بِهَا لَوْ كَتَبَتْ أَوْ شَعَرَتْ فِي لِغَتِهَا الْخَاصَّةِ، أَيْ أَنَّ الْإِسْلَامَ قَدْ فَرَضَ عَلَى الْعَرَبِ جَمِيعًا لِغَةً عَامَةً وَاحِدَةً وَهِيَ لِغَةُ قَرِيشٍ فَلَيْسَ غَرِيبًا أَنْ تَتَقْيِيدَ هَذِهِ الْقَبَائِلُ بِهَذِهِ الْلِّغَةِ الْجَدِيدَةِ فِي شَعَرِهَا وَنَشْرِهَا فِي أَدْبَرِهَا بِوَجْهِهِ عَامًّا. لَمْ يَكُنْ التَّمِيمِيُّ أَوْ الْقَيْسِيُّ حِينَ يَقُولُ الشِّعْرَ فِي الْإِسْلَامِ يَقُولُهُ بِلِغَةِ تَمِيمٍ أَوْ قَيْسٍ وَلَهُجَتِهَا.»

قال المؤلف فيما سلف: (8) «قبل أن يفرض القرآن على العرب لغة واحدة..» وقال هنا: «إن الإسلام قد فرض على العرب جميعاً لغة واحدة هي لغة قريش.» والخبير بحقائق الإسلام يعرف أن القرآن أو الإسلام لم يفرض على العرب لغة واحدة، واختلاف القراءات القائم على اختلاف اللهجات شاهد صدق على أن الإسلام لم يكلف القبائل بترك لهجاتها ولم يحملها على لغة «النبي وعشيرته من قريش».

والواقع أن الوحدة العربية التي استحكمت حلقاتها بهداية الإسلام، وكون أكثر القائمين بالدعوة إلى هذه الهدایة والممثلين لسياستها ينطقون باللغة التي نزل بها القرآن، وكون القرآن أصبح متلواً بكل لسان، هذه الأسباب الثلاثة ذهبت بجانب عظيم من اختلاف اللهجات وأصبحت اللغة الجارية على ألسنة العرب تقارب لهجة القرآن، فإن أراد المؤلف بفرض القرآن وفرض الإسلام هذا المعنى، وأغضينا عن هذا التعبير الذي يوهم طلاب الجامعة أن الإسلام يفرض على الناس لغة واحدة، كان معنى جوابه أنه وجد سبب طبيعي لتوحيد تلك اللهجات أو تقاربها وهو واقعة الإسلام.

ونحن نعرف ما للإسلام من تأثير في تقارب اللهجات، وهذا لا يمنع من أن يكون سبب آخر طبيعي قد وجد قبل ظهور الإسلام فساق ذوي العقول المنتجة من هذه القبائل إلى أن يشتراكوا في لغة يصوغون فيها الأشعار والخطب مسجعة أو مرسلة، وقد ذكرناك بسبب يصح أن يكون السائق إلى هذه اللغة الأدبية، وهو فصاحة لسان قريش، وتلك المجامع التي كانت تتعقد حوالي مكة وتؤمها القبائل للتفاخر بالأحساب أو التنافس في حلبة البيان.

ضرب المؤلف لذلك الجواب ثلاثة مُثُلٌ:

أولها: أن الدوريين كانت لهم لهجة وأوزان دورية، ولما ظهرت أثينا على البلاد اليونانية عامة عدلوا عن لهجتهم وأوزانهم إلى اصطدام اللهجة والأوزان اليونانية والنشر الأثيكي.

ثانيها: أن لكل إقليم في فرنسا لغة ذات قوام خاص، ومع ذلك فأهل الإقليم إذا أرادوا أن يظهروا آثاراً أدبية يعدلون عن لغتهم الإقليمية إلى اللغة الفرنسية.

ثالثها: أن في مصر لهجات وأوزانًا مختلفة، ومع هذا فإن من ينظم الشعر الأدبي ويكتب النثر الأدبي يعدل عن لهجته الإقليمية إلى هذه اللغة لغة قريش ولهجتها. وقد أخذت المؤلف عند ضرب هذا المثل نسوة فاتح البلاد بعد حروب عنيفة فافتتحه بقوله، في ص ٣٧: «وأنا أشعر بالحاجة إلى أن أضرب مثلًا آخر قد يدهش له الذين يدرسون الأدب العربي؛ لأنهم لم يتعودوا مثله من الباحثين عن تاريخ الأدب.»

لندع البحث في هذه الجملة من جهة صلتها بنفس كاتبها ودلالتها على ازدهاره بما يسميه رأياً له وإن كان مطروحاً في كل سبيل، ولا يحتاج الأحداث في فهمه إلى تلقين، وإنما نعرض لبحثها من حيث صلتها بالمثل الذي ألقاها في صدره، فإن إهمال نقدتها من هذا الوجه «قد يدهش له الذين يدرسون الأدب العربي؛ لأنهم لم يتعودوا مثله من» الناقدين للحديث الذي يتغنى صاحبه بمديحه قبل أن يصل إلى آذان قرائه.

هل من أحد يقرأ أو يستمع إلى من يقرأ، لا يدري أن اللهجة التي يقال فيها الشعر وتؤلف فيها الكتب غير اللهجة التي يتحاور بها الناس في شؤونهم الخاصة أو العامة! ومن ذا الذي يقرأ أو يسمع مقالاً أو إعلاناً في هذه الصحف السيارة، أو قصيدة لأحد أدباء العصر فلا يفرق بين لهجتها واللهجة التي يتحدث بها السوق أو ينظم بها بعض الأميين ما يسمونه «زجل».

فإن قال المؤلف: إنهم يدركون هذا الفرق ولكنهم لا يستطيعون كما أستطيع ضربه مثلًا لحال العربية الفصحى مع بقية اللهجات بعد ظهور الإسلام، قلنا: إن ربط حال اللغة الفصحى في هذا العصر بحالها يوم ساد الإسلام، قد يحفل به الأطفال الذين لم يأخذوا في أذهانهم غير البديهيات، أما الذين يدرسون الأدب العربي فلا أحسبهم يحفلون به فضلاً عن أن يدهشو له، فقد جالوا في نتائج عقول راقية، وألفوا من الآراء المستنبطة بحكمة وروية ما لا يُبقي لأمثال هذا الحديث في أعينهم قيمة ولا خطراً.

ولعل المؤلف رأى بعض طلابه في الجامعة العتيقة يقابلون ما كان من نوع هذا الحديث بالتصدية، فتخيل أن كل من يسمع حديثاً كهذا تقع به الدهشة على وجه الأرض أَنَّى كان قائماً، ولم يستطع أن يكتم هذا الخيال فقال: «أضرب مثلاً آخر قد يدهش له الذين يدرسون الأدب العربي؛ لأنهم لم يتعودوا مثله من الباحثين عن تاريخ الأدب!»

وهذا الحديث المدهش — على سذاجته وعدم توقف استنباطه على قريحة جيدة — قد وقع على أذن المؤلف ما يشابهه يوم تلي عليه مقال الدكتور مرغليوث المنشور في مجلة الجمعية الآسيوية حيث يقول: «نسلم أن سطوة الإسلام أرغمت قبائل جزيرة العرب على توحيد لغتهم بتقديمه مثلاً أدبياً لا يقبل الجدل في جودته وعلو شأنه وهو القرآن، ولهذا نظائر فإن فتوحات رومة عملت بإيطاليا وببلاد الغول وأسبانيا مثل ذلك، ولكن من الصعب قبول فكرة أن يكون قبل هذا العامل الحيوي لغة عامة لقبائل الجزيرة تختلف عن لغات المخطوطات وتشمل جميع الجزيرة.»

الإشارات المرجعية:

١. مشكل القرآن لابن قتيبة.
٢. من أثر تعدد القراءات حفظ كثير من طرق البيان وضروب اللهجات وإن لم يكن القصد من القرآن تعليم اللغة وتقرير أساليب خطابها وفنون بيانها.
٣. الإرشاد (معجم الأدباء) ج ٢، ص ٣٦٦.
٤. ص ٣٣.
٥. كذا في كتاب الشعر الجاهلي، وفي الأمالى لأبى علي القالى ج ١ ص ١٨٧ : «اجتمع خمس جوار من العرب فقلن هل من نصف خيل آبائنا ...»
٦. كذا في كتاب الشعر الجاهلي، وفي أمالى القالى ج ١ ص ١٦ : «قالت عجوز من العرب لثلاث بنات لها صفين ما تحبين من الأزواج ...»

المصدر:

محمد الخضر حسين، نقض كتاب في الشعر الجاهلي، ص85

الكلمات المفتاحية:

#طه-حسين #في-الشعر-الجاهلي

تنويه: نشر مقال أو مقتطف معين لكاتب معين لا يعني بالضرورة تزكية الكاتب أو تبني جميع أفكاره.